

قضية

الاستيلاء على عقارات خاصة و«استثمارها» كحقبرة

إكرام الميت دفنه... بأربعة آلاف دولار!

هديك فرفور

أربعين عاماً استمر «احتلال» أفراد إحدى العائلات لأربعة عقارات في منطقة بنتر حسن، «استثمروا» خلالها هذه العقارات بتحويلها إلى مقبرة، متقاضين من ضحاياهم الأحياء عشرات آلاف الدولارات. لسنوات طويلة، «سبّل الموتى عقارات مُغتصبة»، على حدّ تعبير معن خليل، رئيس بلدية الغبيري التي تابعت الملف نحو سنتين ونصف سنة، قبل أن تُقرّر في 14 الجاري

إفقال المدافن و«منع استعمالها أو الدفن فيها». بحسب تأكيدات عدد من أهالي المنطقة لـ«الأخبار»، فإنّ «القصة» معروفة منذ زمن طويل. إلا أنّ أحداً لم يجرؤ على إثارة الموضوع، لأنّ المعتدين مدعومون ومحميّون من جهات تستفيد بدورها من الأموال الطائلة التي كانوا يتقاضونها. إذ كانت تتجاوز كلفة دفن الميت في المقبرة أربعة آلاف دولار! ولم يكتفِ هؤلاء بالاعتداء على أسلاك الغير وتوسيع «نشاطاتهم» لتطاول عقارات عدة، بل عمدوا إلى «استثمار القبور حتى آخر نفس»، إذ كانوا يحطّون لجزءاً من القبور القديمة كنوع من «الاختبار»، فإذا لم يُعدّ ذؤو الميت إصلاح القبر، أيقنوا أنّ أحداً لا يزوره، فيعمدون عندها المعتدين مدعومون ومحميّون من جهات تستفيد بدورها من الأموال الطائلة التي كانوا يتقاضونها. إذ كانت تتجاوز كلفة دفن الميت في المقبرة أربعة آلاف دولار! ولم يكتفِ هؤلاء بالاعتداء على أسلاك الغير وتوسيع «نشاطاتهم»

الخاصة التي يطالب أصحابها بها، وعن الجهة المخولة البتّ في هذا الملف الشائك بما يراعي حق ملكي العقارات وحرمة الأموات؟ يُقرّ خليل بأن لا بديل، «ولا مكان لدفن أموات عائلات المنطقة حالياً»، لافتاً إلى أنّ «على السلطات الدينية المسؤولة عن هذا الملف إيجاد البديل، سواء عبر التوصل إلى تسوية مع أصحاب العقارات، أو وضع صيغة منصفّة لجميع الأطراف. المهم إيجاد حل جذري لهذا الوضع الشائب التي أقدمت عليها البلدية استناداً إلى أمواتٍ ينتسبون إلى الطائفتين المتعلقة بصلاحيات الرئيس في المحافظة على النظام في المدافن وعلى حرمتها»، جرّيته وضرورية. إلا أنّ أسئلة عدّة تُطرح عمّا إذا كانت البلدية ستوفّر مقبرة بديلة، وعن مصير من دُفّنوا في العقارات

قضية

بدان الدعوى التي اقامها وزير التربية مروان حمادة ضد بعض المدارس، لمخالفتها القانون بفرض زيادات كبيرة على الأقساط، لم تكن أكثر من احتصاص لغضب الاهالي.

حمادة لم يرفق الدعوى بالمستندات اللازمة، وسحب بعضها بعد تسوية مع اتحاد المؤسسات التربوية الخاصة، بحجة استيفاء المدارس المدعى عليها للشروط، من دون اعتبار لشكاوى الاهالي

«التربية» تتواطأ مع الادارات

دعوى حمادة على المدارس... صورية

فانت الحاج

عندما أحال وزير التربية مروان حمادة، في أيار الماضي، 65 مدرسة خاصة على المجلس التحكيمي التربوي لمخالفتها أحكام القانون وشكاويهم. وعلمت «الأخبار» أنّ بين الملفات المسجوبة الدعوى ضد مدارس «انترناشيونال كولج - عين عار» ومدرسة «سيدة اللويزة مصالحة التعليم الخاص اجرت تدقيقاً في موازنتاتها، وتبين لها من دون أي اعتبار لاعتراضات الأهل بالمستندات والفواتير والوثائق المختصة لصحة بياناتها. «ولكن، لأسباب ملثوية وغير مفهومة، تعطلت مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية ابة رقابة على صحة بيانات موازنتات المدارس، والتدقيق في ما جرى نفخ إرقامها لتحقيق أرباح فاحشة. وعندما طُرح خيار الاستعانة بمدققين في أرقام الموازنتات من نقابة خبراء المحاسبة، فرضت عليهم وزارة التربية كفاية خيالية بمئات الألف الدولارات لتدقيقهم». ورغم اعتراضات لجان الأهل والأهالي على تزوير أرقام الموازنتات، بقيت إدارات المدارس تتسلح بكتب كانت تصلها من رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر، تجيز لها فرض الزيادة على الأقساط وتغطيها في بعض الأحيان صكوك براءة بأنّ موازنتها تستوفي الشروط المطلوبة. وبعض هذه الصكوك كان على بياض. فقد وقّع الأشقر مثلاً كتاباً، في 28 أيلول 2018، موجهاً إلى مدرسة القديس يوسف لآباء الكوشفين، يقفّ فيه بالقسط المحدد في موازنة 2017 - 2018 من دون ذكر قيمة الزيادة، وكانه بيان «prototype» مُعدّ مسبقاً. ومن بين الإسادات، برزت إفاضة موقعه من الأشقر بتاريخ 15 نيسان الماضي، وهو صاّدف يوم أحد، التربوية، ولم يجز سحبها.

سلیمان یوضّح أنّ القانون 515 (مخطوفاً على القانونون 81/11 والمرسوم التطبيقي 4564 /81)، الذي يحدد نظم إعداد موازنتات المدارس، يفرض اقتران الموازنة بالمستندات والفواتير والوثائق المختصة لصحة بياناتها. «ولكن، لأسباب ملثوية وغير مفهومة، تعطلت مصلحة التعليم الخاص في وزارة التربية ابة رقابة على صحة بيانات موازنتات المدارس، والتدقيق في ما جرى نفخ إرقامها لتحقيق أرباح فاحشة. وعندما طُرح خيار الاستعانة بمدققين في أرقام الموازنتات من نقابة خبراء المحاسبة، فرضت عليهم وزارة التربية كفاية خيالية بمئات الألف الدولارات لتدقيقهم». ورغم اعتراضات لجان الأهل والأهالي على تزوير أرقام الموازنتات، بقيت إدارات المدارس تتسلح بكتب كانت تصلها من رئيس مصلحة التعليم الخاص عماد الأشقر، تجيز لها فرض الزيادة على الأقساط وتغطيها في بعض الأحيان صكوك براءة بأنّ موازنتها تستوفي الشروط المطلوبة. وبعض هذه الصكوك كان على بياض. فقد وقّع الأشقر مثلاً كتاباً، في 28 أيلول 2018، موجهاً إلى مدرسة القديس يوسف لآباء الكوشفين، يقفّ فيه بالقسط المحدد في موازنة 2017 - 2018 من دون ذكر قيمة الزيادة، وكانه بيان «prototype» مُعدّ مسبقاً. ومن بين الإسادات، برزت إفاضة موقعه من الأشقر بتاريخ 15 نيسان الماضي، وهو صاّدف يوم أحد، التربوية، ولم يجز سحبها.

سحب وزير التربية عدداً من الدعوى المرفوعة ضد اصحاب المدارس (مروان بوجرد)



بلدية الغبيري

أقبلت المقبرة وابلغت عن تسوية تحفظ حرمة الموتى

العقارات كانوا يبيعون، سلفاً، مواقع في المقبرة لراغبين في حجز قبور لهم، وهناك من دفع خمسة آلاف دولار ثمن قبر له!

وتتوزع المقبرة على أربعة عقارات، هي: العقار رقم 289، وهو أكبرها (4218 متراً مربعاً)، العقار 208 (1758 متراً مربعاً)، العقار 3207 (505 أمتار مربعة)، والعقار 203 البالغ 1497 متراً مربعاً). وبحسب الإنصاف العقارية، فإنّ العقار رقم 203 وحده من بين العقارات الأربعة مُصنّف كـ «مقبرة». فيما تعود العقارات الثلاثة الأخرى البالغة مساحتها نحو 6500 متر مربع إلى مالكين خاصين يُطالبون بحرمة الموتى. لكن المشكلة الأكبر تتعلق بعدد كبير من المواطنين الذين يطالبون باسترداد أموال دفنوها بدل حجز قبور لهم مسبقاً الأربعة لاعتمادهم أيضاً على جزء

من العقار 3208 المجاور للمدافن (تخطيط التصوينة) ولسرقتهم مياه البلدية. تبقى المُفارقة الأبرز في إقدام «مجهول» على نزع اللافتات التي علّقتها البلدية على مدخل المدافن والتي تفيد بإغلاقها، ما يوحي بحجم «ثقة» هؤلاء بقدرتهم على مخالفة القرار، وما يطرح تساؤلات عن الجهة التي يستمّون منها هذه الثقة.

علمه الخاصة

خط الطوارئ والمهمل انتهت... متى تبدأ «ثورة النفايات»؟

حبيب معلوف

الحكومة الجديدة، التوسيع العشوائي لمطري برج حمود والجديدة اسوة بتوسيع مطمر الكوستابرافا، في انتظار «مهلة 6 اشهر»، حثدها مجلس الوزراء منذ عام لاطلاق مناقصات محارق النفايات وتحديد المناطق التي ستقام عليها!

نهاية المهمل

وإذ مرت المهمل ولم يتم توسيع المطامر لنصف نفايات بيروت والجبل، ومرت مهل اطلاق مناقصات المحارق وتحديد امكانتها، فإن اهدأ لا يعرف ماذا يضمن المخطون، خصوصا أن البدائل شبه العشوائية لهذه الخطط العشوائية لم تكن مشجعة ايضاً. وكما هو معلوم ايضاً، فإن كل المحاولات في الوقت الضائع، منذ أكثر من سنة، لانشاء معامل للفرز والعالجة في المناطق تعطلت لأسباب متعددة، وربما مشبوهة. هكذا تعثر، في الفترة الاخيرة، إنشاء معامل للعلاج في بيت مري في المتن وغسسطي في كسروان وبلاط في جبيل ومعمل الضنية، مما يستدعي السؤال مجدداً: أي لعنة تضرب هذا الملف في لبنان؟ صحيح أن وزارة البيئة فشلت فشلاً ذريعاً في ادارة هذا الملف بعد تعثر وزيرها في وضع استراتيجية شاملة للنفايات، وفي وضع اسس مدروسة لتطبيق نظرياته اللامركزية... إلا أن اهدأ ما - شركات او مجموعات مصالغ - يمكن أن تكون مساهمة ايضاً في تضليل الوزراء والبلديات والمواطنين، وتفصيل أي فكرة او خيار او حل، للوصول إلى الكارثة والقبول بأي حل كبير، ستوردته شركات كبرى عبر سمسرتها في الداخل، وبكلفة عالية جداً، على كل المستويات.

ابن التلغاف والحرارة؟

فهل يكون هذا الموضوع الخطير على جدول اعمال الحراك الشعبي والتظاهرات التي انطلقت مؤخراً بالتعاون مع «التلاف ادارة النفايات» وهل تحمل هذه الحركة الشعبية، استينافاً لكارثة بيئية ستقع حتماً، مطلباً مركزياً، لحسن ادارة هذا الملف، يطالب بوزير للبيئة يحمل برنامجاً استراتيجياً يقوم على مبادئ اساسية، في تلبيتها التخفيف من النفايات عبر اجراءات ضرائبية وغير ضرائبية عاجلة، وبرنامج لامركزي للفرز (من المصدر)، مع برنامج لدعم صناعات اعادة التصنيع، وبرنامج لرد المواد الخطرة في النفايات المنزلية إلى المصدر (الوكيل او المصنع في الداخل والخارج)... وغيرها من الاجراءات التي توفّر على الخزينة والطبيعة والصحة العامة؟

تقرير

تجعيد منح لـ16 طالباً فلسطينياً في AUB

هديك فرفور

أفريقيا، ليصبحوا قادة المستقبل في مجتمعاتهم المحلية». مصادر في الجامعة قالت لـ«الأخبار» إنّ القرار أشار استياء العديد من الطلاب والأساتذة الذين وجدوا فيه إجراء تمييزياً يندّ عن عنصرية مقيّنة، فيما تفيد المعلومات بأنّ موجة الاستياء بقيت محدودة بين الطلاب الفلسطينيين أنفسهم بسبب ما سقوه «التعاطف والتعاون الذي أبداه خوري في كتابه المذكور».

ويقول الكتاب في هذا الصدد إنه

تعليق الفساعات سببه الالتزام بقانون مكافحة الإرهاب الذي اقّره الكونغرس في 3 تشرين الأول عام 2018

أعلن مكتب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري، أول من أمس، توقف إعطاء الطلاب الفلسطينيين منحا في برنامج «مبادرة شراكة الشرق الأوسط/ قادة الغد» (MEPI-TL)، وذلك عبر كتاب أرسله خوري إلى طلاب الجامعة و«أهلها»، ابلاغهم فيه أنّ ممثلي الحكومة الأميركية أعلنوا الجامعة أنّ الطلاب من الصفّة الغربية وعزّة لن يُتمكّنوا بعد الـ31 من الشهر الحالي من الاستفادة من البرنامج المذكور، وأشار إلى أنّ تعليق المساعدات سببه الالتزام بقانون مكافحة الإرهاب الذي اقّره الكونغرس في 3 تشرين الأول من العام الماضي.

ووفق الكتاب، فإنّ القرار يطال 16 طالباً فلسطينياً من ضمن 82 طالباً مُسجّلين في البرنامج الذي أطلقته وزارة الخارجية الأميركية عام 2007 في منطقة «الشرق الأدنى». ويهدف البرنامج، حسب خوري، إلى دعم الطلاب ذوي المهارات المدنية والذهنية والفكرية والمهنية من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال